

وزيرة الشؤون تحقق في اتهامات ابتزاز من عضو لجنة السيدة في مصيف

الوطن

بادرت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه القادري باتخاذ إجراءات سريعة وعاجلة وراعية بحق أحد العاملين في جمعية مصيف الخيرية الذي حاول ابتزاز إحدى المواطنات ليساندها في الحصول على حقها في سلة غذائية من الجمعية.

وفي التفاصيل نقلنا يوم أمس إلى الوزيرة مضمون الرسالة التي وصلتني من أحد المواطنين في مصيف حول قيام أحد العاملين في جمعية مصيف الخيرية بابتزاز إحدى المواطنات ومساومتها لمساعدتها في الحصول على هذه السلة، وزودني هذا المواطن بصورة من الحادثة التي دارت بين عضو الجمعية وتلك المرأة.

بادرنا بإرساله إلى الوزيرة التي بادرت فوراً باتخاذ الإجراءات القانونية بحق هذا الشخص وفصله من الجمعية والبدء بتحقيق شامل مع مجلس إدارة الجمعية لمعرفة فيما إذا كان المجلس مشتركاً بهذا التصرف المشين أو على علم به لتتخذ بحقهم الإجراءات المطلوبة.

وكانت هذه الاستجابة من الوزيرة قد تركت أثراً طيباً في نفوس كل من تابعها وتعميق اليقين بوجود حراس أمناء على كرامة الناس وحقوقهم، وهذا وكانت يوم أمس الأولى الجمعة قد تداولت بعض مواقع التواصل الاجتماعي هذه الحادثة ونشر البعض منها صورة الحادثة بين ذلك الشخص وتلك المرأة المحتاجة.

نؤكد مدى حرص واهتمام الوزيرة على كرامات الناس وحقوقهم وأهمية معالجتها السريعة والراعية مثل هذه الحالات، ونتمنى من كل من يتعرض لأي ابتزاز من هذا النوع عدم السكرت عنه بهدف تنظيف المجتمع من أدراجه وليبقى الوطن محصناً من كل الشواثب.



غرفة المنطقة الساحلية إلى غرفتين

وزير السياحة لـ«الوطن»: ربحنا الدعوى المرفوعة علينا.. إعفاء الأعضاء غير الفاعلين وحل غرف السياحة المقصورة والمترهلة

فادي بك الشريف

كشف وزير السياحة بشر بازجي لـ«الوطن» عن وجود تقصير وترهل واضح في بعض غرف السياحة السورية وخاصة في المنطقة الساحلية، مؤكداً توجهه قريباً لفصل غرف المنطقة الساحلية إلى غرفتين لسياحتي طرطوس والملاذقية وذلك بسبب تزايد عدد المنشآت في هاتين المحافظتين، ناهيك عن وجود تقصير ببعض المفاصل في الغرف، ما يتطلب تفعيل مجلس الإدارة بشكل أكبر، بالتعاون مع تحسين الوضع السياحي وتحسن الرقعة الأمتة وعودة المصايف، الأمر الذي يتطلب تفعيل عمل اتحاد غرف السياحة والغرف السياحية بشكل أكبر لتقوم بدورها على صعيد تمثيل المنشآت في غرف السياحة.

وتوعد الوزير بإعفاء الأعضاء المعينين غير الفاعلين في غرف السياحة وحل الغرف المقصورة من أجل الارتقاء بالواقع السياحي، ذاكراً في سياقها أن هناك جهوداً كبيرة بذلت من اتحاد الغرف والغرف ومن أشخاص معينين ولكن يجب أن يكون العمل جماعياً لبذل جهود أكبر بكثير، ليكون العباء الأكبر على اتحاد غرف السياحة، معتبراً أن قيام الوزارة بجميع العمل هو الجانب غير صحيح، لافتاً إلى أهمية الوقوف على واقع عمل اتحاد غرف السياحة ووضع الحلول المناسبة والإرتقاء بمستوى الخدمات في ظل تعاقب القطاع السياحي وازدياد عدد القدوم.

وكشف بازجي أن وزارة السياحة رحبت بالدعوى المقدمة من إحدى شركات السياحة والسفر بصور قرار من المحكمة بأن قرار وزارة السياحة هو صحيح ولم يتم حصر السياحة الدينية بالشرطة السورية للنقل والسياحة وإنما تم اعتمادها كواجهة لتقديم الخدمات

حلب تعيد تأهيل البنى التحتية في مدينتها القديمة

محمود الصالح

أشارت خانجي إلى النقص الكبير في عدد العاملين في المدينة والذين لا يتجاوز عددهم ٩ عمال وهناك حجم عمل كبير يحتاج إلى عدة أضعاف هؤلاء العمال، وإلى عدم وجود أليات متخصصة يمكنها الدخول إلى الحارات الضيقة لترحيل الأنقاض وإعادة تأهيل الشوارع في المدينة القديمة، وما تم إنجازه كان نتيجة المتابعة والاهتمام الذي يوليه محافظ حلب لعمليات التأهيل وتوفيره المستلزمات من الجهات المختلفة لأن أليات مجلس مدينة حلب أغلبها خرج من الخدمة نتيجة الأعمال الإرهابية، مطالبة بتأمين أليات صغيرة تتمكن من الدخول إلى الحارات الضيقة وزيادة الكوادر الفنية والعاملة لتتمكن من الاستجابة لمتطلبات إعادة التأهيل.

وأوضحت مديرة المدينة أن المواطن يقوم بترحيل الأنقاض من قبله إذا كانت واقعة داخل العقار حيث ينقلها إلى أقرب شارع إلى العقار ويقوم مجلس مدينة حلب بترحيلها، أما إذا كانت واقعة في الشوارع الرئيسية والفرعية فإن عمليات الترحيل من مسؤولية مجلس المدينة، مبيته انه حتى الآن لم تجر عمليات الترميم للأماكن العامة لأن ذلك يحتاج إلى الانتهاء من البنى التحتية وكذلك إلى تعاون عدد من الجهات منها الآثار والأوقاف والسياحة وذلك حسب طبيعة كل

هذا عمل متميز. كما يتم لأن العمل على تزييت المسار الممتد من باب جنين إلى سوق العتمة وباب أنطاكية وتقوم الورشات بأعمال التزييت في هذه المنطقة، وكانت مؤسسات المياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحي قد قامت كل منها بإنجاز وتجديد الشبكات المتخرجة في هذه المناطق. وأضافت خانجي أن هناك مساراً آخر يتم العمل فيه الآن ابتداء من دوار باب الحديد باتجاه حي اغبول، موضحة أن شبكة الأنارة العامة تنفذ في جميع هذه الأحياء والمسارات التي يتم إعادة تأهيلها من خلال استخدام الطاقة البديلة وهذا عمل متميز.

تجديد واجهات ولوحات جميع الفنادق في مراكز المدن وتفعيل الحجز الإلكتروني



تظهر لدينا غرف قزمة غير قادرة على العمل ومساعدة نفسها. وشدد حضور على أهمية تفعيل دور الغرف في حمص وحماة، منوها بأهمية الحجز الإلكتروني. وقال محمد مملوك رئيس غرفة سياحة دمشق وعضو مجلس إدارة اتحاد غرف السياحة: هناك رؤية للمناطق الشرقية وترميم اتحاد الغرف بعناصر جديدة من أجل دعم السياحة. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف مملوك أن قرار التصرف المركزي باستثناء الفنادق السياحية من قرار الحوالات المالية المحدد بـ ٥٠٠ دولار جاء بعد اجتماع موسع مع أصحاب الفنادق، والاتفاق على ما هو معمول سابق وفق نشرة الأسعار الرسمية.

مؤكداً عدم وجود أي تجاوز قانوني. وقال وزير السياحة خلال ترؤسه اجتماعاً عقده مع اتحاد غرف السياحة ومديري الغرف في المحافظات: يجب أن يقوم الاتحاد بدوره ليقوم بالآلية المناسبة وينظم العمل بالشكل الأمثل، مضيفاً: لم نشهد مبادرات وإجراءات لغاية تاريخه من اتحاد غرف السياحة، وتريد ما ينظم الوضع ويزيد من عائدات سورية من السياحة الدينية على صعيد زيادة العائدات وتحسين الخدمات. وطلب بازجي تجديد جميع الفنادق على صعيد غرف الاستقبال والموظفين والارتقاء بالمحيط البيئي والسياحي وواجهات ولوحات الفنادق مع دراسة واقع المنشآت من اتحاد غرف السياحة، مع تحديد المهام المنوطة به وسد التحسن الكبير، ناهيك عن دور

مياه الريف تتراجع.. وتعطي ٢ أشهر للمناهل الخاصة للترخيص

عبد المنعم مسعود

رغم العكر فإمياه آمنة صحياً.. رئيس وحدة مياه جرمانا: محطة التحلية مكلفة ولا نستطيع أن نتبنى المشروع

أعدت مؤسسة مياه الشرب في دمشق وريفها النظر في قرار إيقاف الترخيص للمناهل المائية الخاصة بموجب قرار يعود للعام ٢٠١٦، فوجد باعة مياه الصهاريج المرخصون أنفسهم بلا مناهل خاصة مرخصة ما أدى إلى حرمان المستهلكين من مياه للشرب. وفي التفاصيل قامت المؤسسة العامة لمياه دمشق وريفها بتطبيق تعميم الهيئة العامة للموارد المائية رقم ٧٣٤٦ المتضمن إيقاف الترخيص للمناهل المائية الخاصة، علماً أن هذا التعميم يعود إلى ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٦. وعلى خلفية الشكاوى التي وصلت إلى «الوطن» لفقدان المياه، تم التوصل مع المدير العام لمؤسسة مياه الشرب بدمشق وريفها محمد الشياح الذي قال تم إعطاء مهلة ثلاثة أشهر للترخيص لكل المناهل الخاصة لكل من يتقدم، على أن يتم خلال فترة الأشهر الثلاثة إنشاء كل الأمور المتعلقة بترخيص البئر. وأكد الشياح أن الأولوية في تأمين المياه لجميع المشتركين من خلال الشبكة العامة وفقاً للمواصفات القياسية السورية لمياه الشرب، والتي أكد أنها مقاييس متشددة أكثر من المقاييس العالمية، مبيناً أن العكارة في المياه مسموح بها لحد معين إذا ما تجاوزته يوقف مصدر المياه وتلغى الرخصة، وبين الشياح أن عكارة المياه ناتجة عن نوعية المياه في الحوض الجوفي لمنطقة ريف دمشق الشرقي والغربي، مؤكداً أن المياه صالحة للاستخدام البشري وهي لا تظهر سوى في عكارة الشاي.

بذوره أوضح رئيس وحدة مياه جرمانا غسان أبو زين الدين وجود ٣٤ بئراً في المدينة إضافة إلى ثمانية آبار ستدخل على الشبكة قريباً، كما يتم تزويد شبكة المدينة بـ ٨٠٠٠ متر مكعب من المياه من شبكة مياه مدينة دمشق. وأكد أبو زين أن تكلفة محطات تحلية المياه كبيرة جداً والمؤسسة لا تستطيع أن تتبنى مشروعاً كهذا مبيناً أن تركيب محطات تحلية دائمة على شبكة مياه مدينة جرمانا أمر مكلف، مشيراً إلى أن المناهل الخاصة لديها محطات تحلية صغيرة تقوم بتحلية كمية محددة ومن ثم تقوم ببيع هذه الكمية إلى باعة الصهاريج وتالياً يتم بيعها إلى المستهلك. محاولتنا للحصول على جواب شاف وواف حول إمكانية الاستغناء عن المناهل الخاصة والصهاريج الخاصة في توزيع المياه في ريف دمشق وخصوصاً في المدن باءت بالفشل، فإمكانية مؤسسة مياه دمشق وريفها تنحصر

جمارك السويداء تتلف ١٠ أطنان لحوم وأسماك غير صالحة

السويداء- عبيد صيموعة

رغم ما تتعرض له الضابطة الجمركية في السويداء من مضايقات من الخارجين عن القانون وخاصة من مهربي المحروقات من مازوت وبترين وغاز إلا أن مركز جمارك السويداء استطاع تحقيق مصادرات بقيمة ٦٩ مليوناً خلال عامي ٢٠١٦-٢٠١٧.

وبين رئيس منطقة جمارك السويداء العقيد حسام الكريدي أن المصادرات تضمنت مصادرة ٣٠ ألف لتر مازوت و٥٧٥٥ لتر من البترين و٢٦٦ أسطوانة غاز تجاوزت غرامتها ٢٢٢ مليون ليرة وضبطت ومصادرة ما يزيد على ١٠ أطنان من اللحوم والأسماك التي ثبت عدم صلاحيتها وهدمت مباشرة للتفت حيث وصلت غرامتها إلى نحو ١٤ مليون ليرة إضافة إلى ضبط ومصادرة ٥ أطنان من السماد التي جرى تسليمها إلى المصرف الزراعي في السويداء فضلاً عن مصادرة ٣٢ طناً من المواد العلفية والصويا والشعير والذرة ترتب عليها غرامة تجاوزت ٨ ملايين ليرة. وأوضح الكريدي أن المحروقات التي تم تسليمها لفرع مخصصات الغاز المصادرة إلى مستودع دمشق كما قام المركز بمصادرة ١٨٦ رأس ماشية إضافة إلى مصادرة ١٢ محركاً وسكراً ومولدة تم تسليمها لصاحبها والسكراة إلى دمشق وبغرامة مالية تجاوزت ٧٧ مليون ليرة. إضافة إلى مصادرة ٤٥ ألف لتر أسيد و٤ بطارية تم تسليمها لصاحبها أصولاً في حين تم تسليم الإسيد لدمشق بعد دفع غرامة وصلت إلى مليون و٨٠٠ ألف تقريباً ومصادرة أدوات كهربائية مع شاشات وأجهزة تحكم تم تسليمها لصاحبها أصولاً بعد دفع غرامة تزيد على ٣ ملايين كما جرى ضبط ومصادرة مواد غذائية وأدوات منزلية ومساحيق غسيل وأدوية بيطرية ولوازم صحية ومعمل اجنبي وقدحات ومكياج وإطارات سيارات. وأشار الكريدي إلى أن معظم الضبوط والمصادرات جاءت لعدم مطابقة البضاعة المصادرة للبيانات الجمركية الخاصة بها حيث تمت تسوية رسوماها ومصادرتها ومنها ما تم تسليمه لأصحابه بعد تسوية وضعها ودفع قيمتها للخزينة العامة مع وجود قضايا ما زالت قيد الملاحقة بقيمة ١٢ مليون ليرة.

ألفا محام حالياً في ريف دمشق ٦٠ بالمئة منهم عادوا للعمل

برهان لـ«الوطن»: محامون حولوا المهنة من رسالة إلى الحصول على المال وحسب!

محمد منار حميجو



قال رئيس فرع نقابة محامي ريف دمشق أسامة برهان: إن بعض المحامين حولوا مهنة المحاماة في فترات محددة من رسالة إلى الحصول على الرزق من دون النظر إلى إحقاق الحق، مؤكداً أن المحامي يجب أن يكون صاحب رسالة هدفه معني أكثر من أن يكون مابداً. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أضاف برهان: لا يمكننا أن ننفي أن هناك محامين يبحثون عن فترات في القانون لربح الدعوى وذلك فإن العطل ليس بل بالخصوص التي تسمح للنفوس بالاحتيايل عليها. وأكد برهان أن الخطورة الكبيرة تكمن أن بعض المحامين يتوكلون في الدعاوى المدنية التي يكون فيها الوكلاء ظالمين وليسوا أصحاب حقوق، مشيراً إلى أن القانون سجع لهم بالتوكل لأي مواطن لكن يجب على المحامي ألا يعين موكله على أخذ حقوق الآخرين. وأشار برهان إلى أن بعض المحامين يتقصون في العمل إطلاقة أمد الدعاوى حينما يعلم أن موكله على وشك أن يخسر دعوته، مشدداً على ضرورة تعديل قانون أصول المحاكمات وذلك من جهة وضع مدة لكل دعوى لحل مشكلة إطالة أمد الدعاوى. ورأى برهان أن هناك أسباباً عديدة لإطالة أمد التقاضي في القضاء أهمها تراكم الدعاوى لدى القضاة، مؤكداً أن متوسط عدد الدعاوى عند كل قاضٍ تجاوز ٣ آلاف دعوى.

يبتت تواطؤ المحامي مع خصم موكله عبر وكالة أو أي إثبات آخر يدل على ذلك. وفي الغضون كشف برهان أن نسبة المحامين الذي عادوا إلى العمل مجدداً في ريف دمشق بلغت ٦٠ بالمئة من أصل ثلاثة آلاف محام مسجلين في النقابة منهم ألفان في المحافظة، معلناً عن شطب قيد نحو ٤٠٠ محام خلال سنوات الأزمة نتيجة سفرهم خارج البلاد كما أن بعضهم طلب ترفيق قبيده منهم ممترون. وأكد برهان أن العام الحالي شهد تحسناً واضحاً على معيشة المحامين بريف دمشق بعد الأوضاع السيئة التي مروا بها نتيجة خروج عدد من محاكم ريف دمشق عن العمل. وأضاف برهان: عودة العديد من المحاكم إلى العمل ساهم في تحسين الأوضاع النقابية بعد مرورها في مرحلة عجز.